



مركز الكتب



الجلد الاول من شرح المقاصد

(مقاصد في علم الكلام) للعلامة سعد الدين عمر التفنيزاني اوله جداً
من تفوح لفحات الامكان الخ رتبته على ستة مقاصد فرغ من تأليفه
سنة ٧٨٤ هـ بسم قنده له عليه شرح جامع اورد في شرحه مغلطة
الجزر الاصم وقد شرحها الفضلاء و عليه حاشية مولانا علي القاري
وعليه حاشية للمولى الياس بن ابراهيم السباني قال صاحب الشقايق
وهي اظيفة جداً رأيتها بخطه و عليه طبعة للمولى احمد بن موسى
الخيالي ذكره المجدى في ذيله ومولانا مصطفى مصلى الدين

المعروف بحسام زاده كتب حاشية عليه

في ذكره المجدى واختصره

الشيخ محمد بن محمد الايجي

سماه مقاصد

المقاصد

(من اسامي الكتب)

﴿ فهرست الجلد الاول من شرح المقاصد ﴾

٧٩	المبحث الرابع الماهيات مجعولة خلافا لجمهور الفلاسفة	٤	ورتبته على ستة مقاصد المقصد الاول في المبادئ وفيه فصول الفصل الاول في المقدمات
٨٠	الفصل الثالث في لواحق الوجود والماهية ولجملة مناهج المنهج الاول في التعيين وفيه مباحث آه	١٣	الفصل الثاني في العلم وفيه مباحث المبحث الاول
٨١	المبحث الاول التعيين بغير الماهية	١٥	المبحث الثاني العلم ان كان حكما
٨١	المبحث الثاني التعيين آه	١٩	المبحث الثالث العلوم الضرورية
٨٢	خاتمة افراد النوع انما تتمايز بعوارض مخصوصة	٢٣	الفصل الثالث في النظر وفيه مباحث المبحث الاول اذا حاولنا تحصيل مطلوب آه
٨٣	المبحث الثالث التعيين بتوقف على امتناع الشركة ذهنا	٢٥	المبحث الثاني النظران صحت مادته وصورته فصحيح والافقاسد
٨٤	المنهج الثاني في الوجوب والامتناع والامكان وفيه مباحث المبحث الاول هي معقولات تحصل من نسبة المفهوم الى هلية	٣١	المبحث الثالث يشترط لمطلق النظر آه
٨٥	المبحث الثاني كل من الوجوب والامتناع والامكان	٣٣	المبحث الرابع لاختلاف بين اهل الاسلام في وجوب النظر في معرفة الله تعالى
٨٨	المبحث الثالث اذا جعل الوجود رابطة	٣٦	المبحث الخامس اختلفوا في اول الواجبات
٨٨	المبحث الرابع كل ما يوصف اي فرد يفرض منه	٣٧	المبحث السادس كمال النظر تحصيل طريق يوصل بالذات الى المطلوب
٩١	المبحث الخامس الضرورة قاضية باحتياج الممكن الى المؤثر	٤١	المقصد الثاني في الامور العامة
٩٣	المبحث السادس العقل يحكم بالاحتياج بمجرد ملاحظة كون الذات غير مقتضية للوجود والعدم	٤٥	الفصل الاول في الوجود والعدم وفيه مباحث المبحث الاول تصور الوجود بدبهي
٩٤	المبحث السابع لا اولوية لاحد طرفي الممكن نظرا الى ذاته	٥٧	المبحث الثاني الوجود مفهوم واحد مشترك
٩٥	المنهج الثالث في القدم والحديث وفيه مبحثان المبحث الاول قد يراد آه	٥٧	المبحث الثالث الوجود يتناول عينيا وذهنيا ولفظيا وخطبا
٩٧	المبحث الثاني زعمت الفلاسفة آه	٥٩	المبحث الرابع الوجود يراد في الثبوت ويساوق الشبهة
١٠٠	المنهج الرابع في الوحدة والكمية وفيه مباحث المبحث الاول انهما آه	٦٨	المبحث الخامس للاعتدال تمايز في العقل
١٠١	المبحث الثاني معروض الوحدة آه	٦٩	المبحث السادس كل من الوجود والعدم قديع مجعولا وقديع رابطة
١٠٣	المبحث الثالث يتمتع اتحاد الاثنين	٧١	الفصل الثاني في الماهية وفيه مباحث المبحث الاول ماهية الشيء ما به يجب آه
١٠٣	المبحث الرابع من خواص الكثرة التغير	٧٢	المبحث الثاني الماهية قد تؤخذ بشرط شيء
١١٢	المنهج الخامس في العلية والمملولية وبيانها في مباحث المبحث الاول العلة ما يحتاج الشيء اليه	٧٦	المبحث الثالث الضرورة قاضية بوجود الماهية المركبة

(١)

(٢)

١٥٨	المبحث الرابع لما كان حدوث الضوء في المستضي قد يكون من مضي	١١٤	المبحث الثاني يجب وجود المعلول آه
١٥٩	المبحث الخامس الضوء مقايير للون	١١٥	المبحث الثالث وحدة المعلول آه
١٥٩	النوع الثالث المسبوبات وفيه بحثان المبحث الاول الصوت آه	١١٩	المبحث الرابع زعمت الفلاسفة ان الواحد لا يكون قابلا وفا علا
١٦١	المبحث الثاني قد تعرض للصوت كيفية بها يمتاز عما مثله	١١٩	المبحث الخامس لاناثير للقوى الجسمانية
١٦٣	النوع الرابع المذوقات وهي الطعوم	١٢١	المبحث السادس يستحيل تراقى عروض العلة والمعلول لالى نهاية
١٦٣	النوع الخامس المشبوبات وهي الروائح	١٢٦	المبحث السابع المادة للصورة محل وقابل وحامل
١٦٣	القسم الثاني في الكيفيات النفسانية	١٢٨	المقصد الثالث في الاعراض وفيه فصول
١٦٥	ومنها الادراك وفيه مباحث المبحث الاول لاختفاء انا اذ ادركنا شيئا آه	١٢٨	الفصل الاول في المباحث الكلية وهي خمسة
١٦٩	المبحث الثاني انواع الادراك اربعة احساس وتخيل وتوهم وتمثيل	١٣٠	المبحث الاول الوجود عند مشايخنا آه
١٧٠	المبحث الثالث العلم ينقسم الى قديم وحادث	١٣٠	المبحث الثاني الضرورة قاضية بان العرض لا يقوم بنفسه
١٧١	المبحث الرابع قيل لا خلاف في جواز انقلاب النظرى ضروريا	١٣١	المبحث الثالث اتفقوا على امتناع انتقال العرض
١٧٢	المبحث الخامس هل يتعدد العلم الحادث بعدد العلوم	١٣٣	المبحث الرابع لا يجوز قيام العرض بالعرض
١٧٣	المبحث السادس محل العلم هو القلب	١٣٣	المبحث الخامس ذهب كثير من المتكلمين الى امتناع بقاء العرض
١٧٣	المبحث السابع العقل الذى هو مناط التكليف	١٣٤	الفصل الثاني في الكم وفيه مباحث المبحث الاول في احكامه الكلية منها قبول القسمة
١٧٤	ومنها الارادة وفيها بحثان المبحث الاول الاشبه ان معناها آه	١٣٧	المبحث الثاني في الزمان انكره المتكلمون
١٧٥	المبحث الثاني ارادة الشئ عند الشيخ كراهة ضده	١٤٢	المبحث الثالث في المكان والمعتبر في المذاهب انه السطح الباطن من الخاوى
١٧٥	ومنها القدرة وبيانها في مباحث المبحث الاول القوة آه	١٤٧	الفصل الثالث في الكيف وهو عرض لا يقتضى لذاته قسمة او نسبة
١٧٧	المبحث الثاني القدرة الحادثة على الفعل لا توجد قبله	١٤٨	القسم الاول الكيفيات المحسوسة وهي
١٧٩	المبحث الثالث العجز ضد القدرة	١٤٩	انواع النوع الاول الملوسات وفيه مباحث
١٨٥	القسم الثالث الكيفيات المختصة بالكيفيات	١٤٩	المبحث الاول اطبقوا على ان اصولها الحرارة آه
١٨٧	القسم الرابع الكيفيات الاستعدادية	١٥١	المبحث الثاني من الملوسات الاعتماد فمن يجعله نفس المدافعة المحسوسة
١٨٧	الفصل الرابع في الاين وهو الكون في الخبر وسلوله على طريقين الاول للمتكلمين وهو بحثان المبحث الاول الكون وجوده ضرورى	١٥٥	النوع الثاني المبصرات وههنا مباحث المبحث الاول للون طرفان
١٩٠	المبحث الثاني الحق ان الباطن من اجزاء الجسم المتحرك متحرك	١٥٦	المبحث الثاني من الناس من زعم انه لاحقيقة للون
		١٥٧	المبحث الثالث الضوء ذاتى ان كان من ذات النحل كالشمس

٢٤٨	المبحث الثاني زعموا ان المحددات سماع الافلاك	١٩١	الطريق الثاني للفلاسفة وهو مباحث
٢٥٠	المبحث الثالث ست دوائر متقاطعة	المبحث الاول الاين حقيقي آه	
٢٥٤	المبحث الرابع توهموا الكل ووضع من الارض دائرة على الفلك فاصلة	١٩١	المبحث الثاني قيل الحركة آه
٢٥٦	خاتمة لاشك ان خلق السموات اكبر دلالة ما فيها من العجائب على القدرة البالغة	١٩٢	المبحث الثالث لا بد للحركة ما منه وهو المبدأ وما اليه
٢٥٧	القسم الثاني في البسائط الغضبية وفيه مباحث المبحث الاول لما وجدوا الاجسام الغضبية	١٩٧	قال المبحث الرابع تعلق الحركة بما فيه
٢٥٨	المبحث الثاني كل من الاربعة يتقلب الى الجوار ويخلع صورة ولبس اخرى	٢٠٢	المبحث الخامس من لوازم الحركة كيفية
٢٥٩	المبحث الثالث النار طبقة واحدة	٢٠٤	المبحث السادس زعم بعضهم
٢٦١	القسم الثالث في المركبات التي لا مزاج لها وهي انواع النوع الاول ما يحدث فوق الارض	٢٠٥	المبحث السابع قد يكون للجسم حركتان الى جهة
٢٦٣	النوع الثاني ما يحدث على الارض	٢٠٥	المبحث الثامن السكون في الاين حفظ النسب
٢٦٣	النوع الثالث ما يحدث في الارض	٢٠٦	الفصل الخامس في باقى الاعراض النسبية
٢٦٤	القسم الرابع في المركبات لها مزاج وفيه مقدمة ومباحث اما المقدمة ففي المزاج	٢١٠	المقصد الرابع في الجواهر وفيه مقدمة ومقالتان اما المقدمة
٢٦٨	ثم المزاج ان كان من قوى منساوية المقادير معتدل	٢١٢	اما المقالة الاولى ففيها يتعلق بالاجسام وفيه فصلان الفصل الاول فيما يتعلق بها على الاجمال وفيه مباحث المبحث الاول الجسم
٢٧١	واختلفوا في اعدل البقاع	٢١٥	المبحث الثاني الجسم البسيط قابل للانقسام
٢٧٣	المبحث الاول المعدني اما ذاتي مع الانطراق	٢١٥	المبحث الثالث في احتياج الفريقين
٢٧٤	ومرجع المعدنيات الى الابخرة والا دخنة وتكون البعض بالتصعيد	٢٢٨	المبحث الرابع في تفاريج المذاهب
٢٧٥	(خاتمة) الاجسام تتفاوت في الثقل	٢٣٣	المبحث الخامس في احكام الاجسام
		٢٣٩	خاتمة فطرف الامتداد بالنسبة اليه نهاية
		٢٤٥	الفصل الثاني فيما يتعلق بالاجسام على التفصيل والكلام مرتب على اربعة اقسام
		٢٤٦	القسم الاول في البسائط الفلكية وفيه مباحث المبحث الاول في اثبات الخلد

٤



مركز الفهر



الجلد الاول من شرح المقاصد

(مقاصد في علم الكلام) للعلامة سعد الدين عمر التفتازاني اوله جدا
لمن تفوح نفيحات الامكان الخ رتبة علي ستة مقاصد فرغ من تأليفه
سنة ٧٨٤ بسمه قنده له عليه شرح جامع اورد في شرحه مغلطة
الجذرا الاصم وقد شرحها الفضلاء و عليه حاشية مولانا علي القاري
وعليه حاشية للمولى الياس بن ابراهيم السبناي قال صاحب الشقايق
وهي لطيفة جدا رأيتها بخطه و عليه تعليقة للمولى احمد بن موسى
الخيالي ذكره المجدى في ذيله ومولانا مصطفى مصلح الدين

المعروف بحسام زاده كتب حاشية عليه

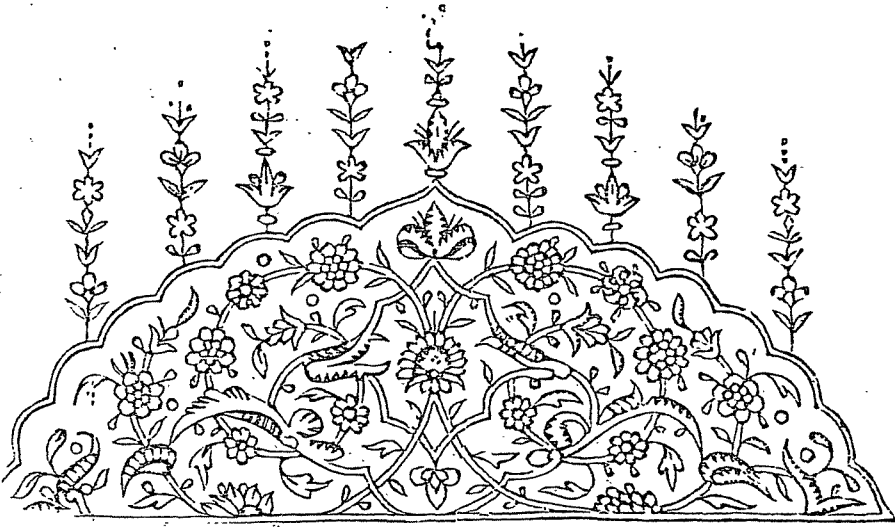
في ذكره المجدى واختصره

الشيخ محمد بن محمد الايجي

سماه مقاصد

المقاصد

(من اسامي الكتب)



✽ شرح المقاصد لسعد الدين رحمه الله تعالى ✽

✽ بسم الله الرحمن الرحيم ✽

نحمدك يا من بيده ملكوت كل شئ وبه اعتضاده ✽ ومن عنده ابتداء كل حي واليه معاده ✽
تتلى من اوراق الاطباق آيات توحيدته وتحميده ✽ ونجلي في الآفاق والانفس شواهد
تقديسه وتمجيدته ✽ مانسة طي في الاكوان من ورقة الاعلمها حكمتها الباهرة ✽ ولا توجد في
الاكوان من طبقة الانسجملها قدرته القاهرة ✽ تقديس عن الامثال والاكفاء ذاته الاحدية ✽ وتزده
عن الزوال والقبض صفاته الازلية والابدية ✽ سجدت لعزته جلاسه اجرام العلوية ✽
ونطقت بشكر نواله شفاه الانوار القدسية ✽ ونشكرك على ما علمتنا من قواعده العقائد
الدينية ✽ وخولتنا من عوارف المعارف اليقينية ✽ وهديتنا اليه من طريق النجاة وسبيل الرشاد ✽
ودللتنا عليه من سنن الاستقامة ونهج السداد ✽ ونصلي على نبيك محمد المنعوت باكرم الخلائق ✽
المبعوث رحمة للخلائق ✽ ارسلته حين درست اعلام الهدى ✽ وظهرت اعلام الردى ✽
ونظمس منهج الحق وعفا ✽ واشرفت مصابيح الصدق على الانظفا ✽ فاعلى من الدين
معالمه ✽ ومن اليقين حراسمه ✽ وبين من البرهان سبيله ✽ ومن الايمان دليله ✽ واقام للحق حجة
وانار للشرح حجته ✽ حتى انشرح الصدور بنور البينات ✽ واتزاح عن القاوب صدا الشبهات ✽
واشرف وجه الايام ✽ واتسق امر الاسلام واعتصم الانام ✽ باوثق عصام ماله من انقصام ✽
وعلى آله واصحابه خلفاء الدين ✽ وحلفاء اليقين ✽ مصابيح الامم ومفاتيح الكرم ✽ وكنوز العلم
ورموز الحكم ✽ رؤساء حضائر القدس ✽ وعظاماء بقاع الانس ✽ قد صعدوا ذرى الحقايق باقدام
الافكار ✽ ونوروا سبع طرائق بانوار الآثار ✽ وقارعوا على الدين فكشفوا عنه القوارع والكروب ✽
وسارعوا الى اليقين فصر فواعنه العوادى والخطوب ✽ فابتسم نعر الاسلام وانتظم امر المسلمين ✽
وانضح وعدا من الله وحقا عليه نصر المؤمنين ✽ (و بعد) فقد كنت في ابان الامر ✽ وعنفوان
العمر ✽ اذ العيش غرض والشباب بماه ✽ وغصن الحدائث على نمائه ✽ وبدور الامال طالعة مسفرة ✽
ووجوه الاحوال ضاحكة مستبشرة ✽ ورباع الفضل معمورة الاكاف والعرصات ✽ ورياض

العلم بمطورة الاكام والزهرات * اسرح النظر في العلوم طلبا لازهارها وانوارها * واشرح الكتب
 من القنون كشفا لاسرارها عن اسرارها * يد على حذاق الآفاق غوصا على فرائد فوائدها *
 ويتردد الى اكلس الناس روما اشوارد عوائدها * علما منهم بانا بذلنا قوانا لا كنساب الدقائق *
 وقتلنا هنانا في طلاب الحقائق * وحين راوا علم الكلام الذي هو اساس الشرائع والاحكام * ومتماس
 قواعد عقائد الاسلام * اعز ما يرغب فيه * ويعرج عليه * واهم ما تناخ طابا الطلب ابيه * لكونه
 ارتق العلوم نبينا * واصدقها تبيانا * وكرمها تاجا * وانورها سراجا * واصحها حجة ودليلا *
 واوضحها حجة وسبيلا * جاموا جميعا حول طلابه * وراموا طريقا الى جنباه * والتسوا
 مصباحا على قبابه * ومفتاحا الى قبح بابه * فافتحصت لمعة من ظلم الدهر ونبوة من انبأ النوايب *
 واتبهرت فرصة من عين الزمان وخفة من زحام الشوائب * واخذت في تصنيف مختصر
 موسوم بالمقاصد * منظوم فيه غرر الفرائد ودرر الفوائد * وشرح له يتضمن بسط موجزه *
 وحل ملغزه * وتفصيل مجمله * وتبيين معضله * مع تحقيق المقاصد وفق ما يتبادر * وتدقيق
 للمقاصد فوق ما يعتاد * وتحرير للمساكن بحسب ما يراى ولا يراى * وتقرير للدلائل بحيث لا يصاد
 ولا يصاد * بافظ تنفتح لها الاذان وتشرح الصدور * وتتفطر بالانهار والازهار جبال
 وصخور * ومعان تهلل بها وجوه الاوراق وتبسم تغور السطور * وتتلأ خلال الكلام كأنها
 نور على نور * باذلا الجهد في ايراد مباحث قليت عنابة المتأخرين بهامن المتكلمين * وقد بالغ في
 الاعتناء بها المحققون من المتقدمين * لاسيما الجمعيات التي هي المطلب الاعلى * والمقصد الاقصى *
 في اصول الدين * والعروة الوثقى * والعمدة القصوى * لاهل الحق واليقين * وحين حررت بعضا
 من الكتاب * ونبذنا من الفصول والابواب * تسارع اليه الطلاب * وتداولته ايدي اولي الابواب *
 واحاط به طلبته كل طالب * وناط به رغبته كل راغب * وعشاشوه ناره كل وارد * ووجه اليه الهمة
 كل رائد * وطبقوا يمتدحون * ويقتحون * وزناد الازد ياد يقتدحون * وانما صرف جهدي والمراد
 ينصرف * والمقصود يتفاحس عن الحصول ويحرف * والايام تحول وتجز * وتعد ولا تجز * والدهر
 يشكي ويتكى * والعقل يضحك ويبيكي * العجب من تقاصر همم الرجال وفسادها * وتراجع سوق
 الفضائل وكسادها * وتضعف ببيان الحق وتداعي اركانه * وتزهق شان الباطل وتمادي
 طغيانه * وتطول ايام كلاهما غضب وعتب * وعلى الالساب عول والاب * تتجمع بين الجفون
 والشهاد * وتفرق بين العمون والرفاد * لافي القول امكان والنحصيل تايد * ولاني قوس الرماء
 منزع واسهم النضال تسديد * وهلم جرا الى ان رماني زمانى * وبلاني من الحوادث بما بلاني *
 وحالت الاحوال دون الامان بل الامانى * واصبح شانى * ان يفيض غروب شانى * تنابى الاوطان
 والاطوار * وتزامت بي الاقطار والاسفار * فاسى احوالا تشبب النواصي * واهوا الاتذيب الرواسى *
 اشاهد من اسباب انقراض العلوم وانتفاض مددها * وانتفاض مددها * ما تكاد الانفاس له تنقطع *
 والرجال تصدع * وقد ملكتها وحشة المضايح * وخبرة المزياع * ووقفت على ثنية الوداع * لا طول
 ولا يفاع * ولا رسوم ولا رباع * كلما نويت نشر ما طويت * وتصديت لتمامه او تميت * عرضي
 من الموانع والقواطع وحدث من الشوائب والشوائب ما يحول اسرها بين المرء وقليه *
 وتصدها حرة دكره وعقده * ويزول بادونها ريق خاطره وناظره * ويذهب رونق باطنه
 وظاهره * الى ان تداركني نعمة من ربي * وتماسك بي عودة من فهمي ولي * فاقبلت على
 تمام الكتاب * وانتظام تلك الفصول والابواب * فجاء بحمد الله كثر ما مد فونا من جواهر
 لفوائد * وبحرا مشحونا بنفاس الفرائد * في لطائف طالما كانت مخزونة * وعن الاضاعة
 مصونة * مع تنقيح للكلام وتوضيح المرام * بتقديرات تراج لها نفوس المحصلين * وبتزاح

بالانوار
 ✽

الاكوان انار كرمه وجوده تشرق في ظلم الجدوث اوامع قدم كبريائه وتنطق بحكم اللاهوت جوامع كلم صفته واسمائه واصلي على من ارسله بانر الساطع ايضا المنهج وافصاحا عن البنات وابتعته بالامر الصادع اقامة الحجج وازالة للشبهات صاحب الملة الفاهرة والحكمة الباهرة محمد خاتم رسله وانبينه وعلى العترة الطاهرة والانجم الزاهرة من آله واصحابه وخلفائه وحلفائه واسلم تسليما معاشرا الاذكياء من اخواني في الدين واعواني على بيل البقين اعتصموا بحبل الله المتين تصعدوا وفق الحق المبين واستقيموا كما امرتم على الامم المية تصلوا الى ظل ظليل ولا تتبعوا خطوات الالهواء فضلوا عن سواء السبيل وها انا التي اليكم في هذا المختصر من مقاصد الكلام غرما لغتته العقول ومخضته الافهام واملى هاكم في تفهيد قواعد عقائد الاسلام ما يطلع بكم من عرفها احسن مستقر ومقام نرفاع لانة الجدى في نيل ازل التحقيق في التوحيد وناقضا بحاجة الرد عن ذيل دلائل التقديس والتمجيد ناثر افصوص نصوص حق ما يعقلها الا العالمون وناصبا رايات ايات صدق لا يحجبها الا القوم الظلمون لملككم اذا حصنتم من محصل كلامي على ارايح لاسرار وشرقت على بصايركم بن طاله مطويع الانوار لا تقفون عند نهاجم الآراء صحايف شكوك تنشرها اقوام ولا تقفون حين تصادم الالهواء مواقف اظنون والادهام بل ترون من مقاصدكم اهلة الجحاح وادلة الفلاح يتنادون فيما بينكم ان اظنوا المصباح فقد طاع الصباح والى الله تضرع في ان يهديني سواء السبيل وعليه اتوكل وهو حبي ونعم الوكيل

منها شبه المبطلين * وتضحى انوارها في قلوب الطالبين * وتطلع نيرانها على افئدة الحاسدين * لا يعقل بيناتها الا العالمون * ولا يحجد باياتها الا القوم الظالمون * يهتر لها علماء البلاد * في كل ناد * ولا يعض منها الا كل هايم في واد * من يهد الله فهو المهتدي ومن يضله فانه من هاد * واذا قرع سمك ما لم تسمع به من الاولين * فلا تسرع وقف وقفة التأملين * لعلك تطلع بوهيض برق الهى * وناق نور رباني * من شاطئ الوادى الايمن في البقعة المباركة على برهان له جلى * او بيان من آخرين واضح حتى * والله سبحانه ولى الاعانة والتوفيق * ويتحقق آمال المؤمنين حقيق (قال وربته على ستة مقاصد) اقول اعلم ان الانسان قوة نظرية كمالها معرفة الحقائق كما هى وعلمية كمالها القيام بالامور على ما ينبغي تحصيل السعادة الدارين وقد تطابقت الملة والفلسفة على الاعناء بتكميل انفس البشرية في القوتين وتسهيل طريق الوصول الى الغايتين الا ان نظر العقل يتبع في الملة هداى وفي الفلسفة هواه وكما دوت حكماء الفلسفة الحكمة النظرية والعملية اعانة للعامة على تحصيل الكمالات المتعمدة بالقوتين دوت عظمة الملة وعلماء الامة علم الكلام وعلم الشرايع والاجكام فوقع الكلام الملة بازاء الحكمة النظرية للفلسفة وهى عندهم تقسم الى العلم المتعلق بامور تسعنى عن المادة في الوجود والتصور جيعا وهو الالهى او فى التصور فقط وهو الرياضى ولا تسعنى اصلا وهو الطبيعى ولكل منها اقسام وفروع كثيرة الا ان المقدم فى الاعتبار بشهادة العقل وانقل هو معرفة المبدأ والمعاد المشار اليهما بالايمان بالله تعالى واليوم الاخر وطريق الوصول اليهما هو النظر فى الممكنات من الجواهر والاعراض على ما يرشد اليه مواضع من كتاب الله تعالى وما احسن ما اشار امير المؤمنين على كرم الله وجهه الى ان المعتبر من كمال القوة العملية ما به نظام المعاش ونجاة المعاد ومن النظرية العلم بالمبدأ والمعاد وبما بينهما من جهة النظر والاعتبار حيث قال رحم الله امرأ اخذ لنفسه واستعد لرمسه وعلم من اين وفى اين وان فاقصر المليون على ما يتعلق بمعرفة الصانع وصفاته وافعاله وما يتفرع على ذلك من النبوة والمعاد وسائر ما لا سبيل للعقل باستقلاله وما يترتب عليه اثبات ذلك من الاحوال المختصة بالجواهر والاعراض او الشاملة لاكثر الموجودات فجاءت ابواب الكلام نجسة هى الامور الصالحة والاعراض والجواهر والاهميات والسمعيات وقد جرت العادة بتصديرها بما تحت تحي مجرى السوابق لها تسمى بالمبادئ فرتبنا الكتاب على ستة مقاصد ووجه الضبط ان المذكور فيه ان كان من مقاصد الكلام فاما سمعيات هو المقصد السادس او عقليات فمخصص بالواجب وهو الخامس او بالممكن الجوهر وهو الرابع او العرض وهو الثالث او لا يختص بواحد وهو الثانى وان لم يكن من مقاصد الفن فهو المقصد الاول من الكتاب ووجه الترتيب توقف اللاحق على السابق فى بعض البنات وقد يقتضى الضبط والمناسبة ايراد شىء من مباحث تانى فى الآخر كسئلة الرؤية فى الاهيات واعانة المعلوم فى السمعيات (قال المقصد الاول * اقول ربه على ثلثة فصول لان المبادئ منها ماراوا تصدير كل علم بها كعرفة حده وموضوعه ونهاية ونحو ذلك فسماعها بالمقد مات وجملها فى فصل ومنها ما صدر وابتها علم الكلام خاصة كباحث العلم وانظر لان تحصيل العقائد بطريق النظر والاستدلال والرد على منكري حصول العلم اصلا واستفادته من انظرمطلقا وفى الاهيات خاصة يتوقف على ذلك ولبس فى العلوم الاسلامية ما هو البق بينانه جعلها فى فصلين (قال الكلام هو اعلم بالعقائد الدينية عن الادلة اليقينية) اقول حصول الكيفيات النفسانية فى النفس قد يكون باعيا نها وهو اتصاف بها وقد يكون بصورها وهو تصور لها كالكرم يتصف بالكرم وان لم يتصوره وغير الكرم يتصوره

وان لم يتصف به ولا خفاء في ان حقيقة كل علم من الكلام وغيره تصورات وتصديقات كثيرة
 يطلب حصولها باعيانها بطريق النظر والاستدلال فاخرج الى ما يفيد تصورها بصورة اجالية
 تساو فيها صوتا للطلب والنظر عن اخلال بما هو منها واشتغال بما ليس منها وذلك هو المعنى
 يتعرف العلم فكان من مقدامة وانما كثر تركه سيما في العلوم الشرعية والادبية لما شاع
 من تدوين العلوم بمسائلها ودلائلها وتفسير ما يملق بها من التصورات ثم تحصيلها كذلك
 بطريق التعلم من المعلم او التفهم من الكتاب اذا تقرر هذا فنقول الاحكام المنسوبة الى الشرع منها
 ما يتعلق بالعمل وتسمى فرعية وعملية ومنها ما يتعلق بالاعتقاد وتسمى اصلية واعتقادية
 وكانت الاوائل من العلماء ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وقرب العهد بزمانه وسماع
 الاخبار منه ومشاهدة الآثار مع قلة الوقائع والاختلافات وسهولة المراجعة الى الثقات
 مستغنين عن تدوين الاحكام وترتيبها ابوابا وفصولا وتكثير المسائل فروعها واصولا الى
 ان ظهر اختلاف الآراء والميل الى البدع والاهواء وكثرت الفتاوى والواقعات ومست
 الحاجة فيها الى زيادة نظر وانتفات فاخذ ارباب النظر والاستدلال في استنباط
 الاحكام وبدلوا جهدهم في تحقيق عقايد الاسلام واقبلوا على تعهد اصولها وقوانينها
 وتلخيص حججها وبراينها وتدوين المسائل باصلها والشبه باجوبتها وسموا العلم بها
 فقها وخصوصا الاعتقادات باسم الفقه الاكبر والاكثرون خصوا العمليات باسم الفقه
 والاعتقادات بعلم التوحيد والصفات تسمية باشهر اجزائه واشرفها وبعلم الكلام
 لان مباحثه كانت مصدرة بقولهم الكلام في كذا وكذا ولان اشهر الاختلافات فيه كانت مسألة
 كلام الله تعالى انه قديم او حادث ولانه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات
 كالمنطق في الفلسفيات ولانه كثر فيه من الكلام مع المخالفين والرد عليهم مالم يكثر في غيره
 ولانه لغوة ادلته صار كانه هو الكلام دون ما عداه كما يقال للاقوى من الكلامين هذا هو
 الكلام واعتبروا في ادلتها اليقين لانه لا عبرة بالظن في الاعتقادات بل في العمليات
 فظهر انه العلم بانواع الشرعية الاعتقادية المكتسب من ادلتها اليقينية وهذا هو معنى
 العقائد الدينية اى المنسوبة الى دين محمد صلى الله عليه وسلم سواء توقف على الشرع
 ام لا وسواء كان من الدين في الواقع ككلام اهل الحق ام لا ككلام المخالفين وصار قولنا
 هو العلم بالعقائد الدينية عن الادلة اليقينية مناسبا لقولهم في الفقه انه العلم بالاحكام
 الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية وموافقا لما نقل عن بعض عظماء الملة ان الفقه
 معرفة النفس مالها وما عليها وان ما يتعلق منها بالاعتقادات هو الفقه الاكبر وخرج العلم
 بغير الشرعيات وبالشرعيات الفرعية وعلم الله تعالى وعلم الرسول صلى الله عليه وسلم بالاعتقادات
 وكذا اعتقاد المقلد فبين يسميه علما ودخل علم علماء الصحابة بذلك فانه كلام وان لم يكن
 وسمى في ذلك الزمان بهذا الاسم كما ان علمهم بالعمليات فقه وان لم يكن ثمة هذا التدوين
 والترتيب وذلك اذا كان متعلقا بجميع العقائد بقدر الطاقة البشرية مكنتها من النظر
 في الادلة اليقينية او كان ملكة يتعلق بها بان يكون عندهم من المآخذ والشرائط
 ما يكفيهم في استحضار العقائد على ما هو المراد بقولنا العلم بالعقائد عن الادلة والمعنى الاخير يشير
 قول الموافق انه علم يقتدر معه على اثبات العقائد الدينية ايراد الحجج ودفع الشبه ومعنى اثبات العقائد
 تحصيلها واكتسابها بحيث يحصل الترتيب من التقايد الى التحقيق او اثباتها على الغير بحيث يمكن
 من الزام المعادين او تقاينها واحكامها بحيث لا ترزأ لها شبه الباطلين وعدل عن يقتدر به الى يقتدر معه
 مبالغة في نفي الاسباب واستناد الكل الى خلق الله تعالى ابتداء على ما هو المذهب واورد على طرد

تؤريه جميع العلوم الحاصلة عند الاقتدار من النحو والمنطق وغيرهما وعلى عكسه علم الكلام بعد اثبات المقاييد لا يتفاء الاقتدار حيثئذ والجواب ان المراد هو علم يحصل معه الاقتدار البتة بطريق جرى العادة اي يلزمه حصول الاقتدار وما عاذا وان ابقى الاقتدار دائما ولا يخفاء في ان الكلام كذلك بخلاف سائر العلوم واما مجموع العلوم التي من جناتها الكلام فهو وان كان كذلك فليس بعلم واحد بل علوم جهة وقد يجاب بان المراد ماله مدخل في الاقتدار او ما يلزم معه الاقتدار ولو على بعض انتقاديروالكلام بعد اثبات بهذه الجينية بخلاف سائر العلوم ويعترض بان للنطق مدخلا في الاقتدار وان لم يستقل به والاقتدار لازم مع كل علم على تقدير مقارنته للكلام نعم لو اريد ما يلزم معه الاقتدار في الجملة بحيث يكون له مدخل في ذلك يخرج غير المنطق وفيما ذكرنا غنية عن هذا مع ان في اثبات المدخل اشعارا بالبدئية ولو قال يقتدر به واراد الاستعقاب العادي كما في اثبات العقائد بايراد الحجج على ما هو المذهب في حصول النتيجة عقيب النظر لم يحتاج الى شيء من ذلك (قال وموضوعه المعلوم ٢) اقول انفتت كلمة القوم على ان تميز العلوم في انفسها اتما هو بحسب تمايز الموضوعات فيناسب تصدير العلم ببيان الموضوع افادة لما به يتميز بحسب الذات بعد ما افاد التعريف التمييز بحسب المفهوم وايضا في معرفة جهة الوحدة للكثرة المطلوبة احاطة بها اجالا بحيث اذا قصد تحصيل تفاصيلها لم ينصرف الطلب عما هو منها الى ما ليس منها ولا شك ان جهة وحدة مسائل العلم اولا وبالذات هو الموضوع اذ فيه اشتراكها وبه اتحادها على ما سنفصله وتحقيق المقام انهم لما حاولوا معرفة احوال الاشياء بقدر الطاقة البشرية على ما هو المراد بالحكمة وضعوا الحقائق انواعا واجناسا وغيرها كالانسان والحيوان والوجود وبجثوا عن احوالها المختصة واثبتوهاها بالادلة فحصلت لهم قضايا كسبية محمولاتها اعراض ذاتية لتلك الحقائق سموها بالمسائل وجعلوا كل طائفة منها يرجع الى واحد من تلك الاشياء بان تكون موضوعاتها نفسها او جزأه او نوعا منه او عرضا ذاتية له علما خاصا يفرد بالتدوين والتسمية والتعلم نظرا الى مال تلك الطائفة على كثرتها واختلاف محمولاتها من الاتحاد من جهة الموضوع اي الاشتراك فيه على الوجه المذكور ثم قد يتحد من جهات اخر كالمصلحة والغاية ونحوهما ويؤخذ منها من بعض تلك الجهات ما يفيد تصورها اجالا ومن حيث انها وحدة فيكون حد العلم ان دل على حقيقة مسماه اعنى ذلك المركب الاعتباري كما يقال هو علم يبحث فيه عن كذا او علم بقواعد كذا والافرسيما كما يقال هو علم يقتدر به على كذا او يحتز عن كذا او يكون آلة لكذا فظهر ان الموضوع هو جهة وحدة مسائل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان عرضت لها جهات اخر كالاعتريف والغاية فانه لا معنى لكون هذا علما وذلك علما آخر سوى انه يبحث هذا عن احوال شيء وذلك عن احوال شيء آخر معاير له بالذات او بالاعتبار فلا يكون تمايز العلوم في انفسها بل بالنظر الى ذاتها لا بحسب الموضوع وان كانت تمايز عند الطالب بمالها من التعريفات والغايات ونحوهما ولهذا جعلوا تباين العلوم وتناسبها وتداخلها ايضا بحسب الموضوع بمعنى ان موضوع احد العلمين ان كان مباين للموضوع الآخر من كل وجه فالعلمان متباينان على الاطلاق وان كان اعجم منه فالعلمان متداخلان وان كان موضوعهما شيئا واحدا بالذات متغايرا بالاعتبار او شيئين متشابهين في جنس او غيره فالعلمان متناسبان على تفاصيل ذكرت في موضوعها وبالجملة فقد اطبقوا على امتناع ان يكون شيء واحد موضوعا للعلمين من غير اعتبار تغاير بان يؤخذ في احدهما مطلقا وفي الاخر مقيدا او يؤخذ في كل منهما مقيدا بقيد آخر وامتناع ان يكون موضوع علم واحد شيئين من غير اعتبار اتحادهما في جنس او غاية او غيرهما اذ لا معنى لاتحاد العلم واختلافه بدون ذلك لا يقال العلم يختلف

٢ من حيث يتعلق به اثباتها
من

باختلاف المعلوم اعني المسائل وهي كما تختلف باختلاف الموضوع فكذا تختلف باختلاف
 المحمول فلم يجعل هذا وجده التمايزان يكون البحث عن بعض من الاعراض الذاتية علما
 ومن بعض آخر علما آخر مع اتحاد الموضوع على ان هذا اقرب بناء على كون الموضوع بمنزلة
 المادة وهي مأخذ الجنس والاعراض الذاتية بمنزلة الصورة وهي مأخذ للفصل الذي به
 كمال التميز لانا نقول حينئذ لا يضبط امر الاتحاد والاختلاف ويكون كل علم علوما جهة
 ضرورة اشتماله على انواع جهة من الاعراض الذاتية مثلا يكون الحساب علوما متعددة بتعدد
 محمولات المسائل من الزوج والفرد وزوج الزوج والفرد الى غير ذلك وكذا سائر العلوم
 والظواهر انما نشأ من عدم التفرقة بين العلم بمعنى الصناعة اعني جميع المباحث المتعلقة لموضوع ما
 وبين العلم بمعنى حصول الصورة ولواريد هذا لكان كل مسألة علما على حدة وايضا معنى الاتحاد
 والاختلاف وما يتبعه من التباين والتناسب واتداخل يجب ان يكون امرا معينا بينا او ميبنا
 وذلك هو الموضوع انما يضبط للاعراض الذاتية ولا يحصر بل لكل احد ان يثبت ما استطاع
 وانما يبين ببحثها في العلم نفسه ولهذا كانت حدودها في صدر العلم حدودا اسمية ربه تصير
 بعد اثباتها حدودا حقيقية بخلاف حدود الموضوع واجرائه فانها حقيقية واما حديث المادة
 والصورة فكاذب لان كلاما من الموضوع والمحمول جزء مادي من القضية وانما الصوري هو الحكم
 على ان الكلام ليس في المسئلة بل في المركب الاعتباري الذي هو العلم ولا يخفاء في ان المسائل
 مادة له ومرجع الصورة الى جهة الاتحاد اذ بها تصير المسائل تلك الصناعة المخصوصة
 فان قلت اشترطت تشارك موضوعات العلم الواحد في جنس او غيره لا يدفع اختلال امر اتحاد العلم
 واختلافه اذ قلما يخلو موضوعا العلمين عن تشارك في ذاتي او عرضي اقله الوجود بل مثل
 الحساب والهندسة الباحثين عن العدد والمقدار الداخلين تحت جنس هو الحكم لا يجعل علما
 واحدا بل علمين متساويين في الرتبة بخلاف علم النحو الباحث عن انواع الكلمة قلت اذا كان
 البحث عن الاشياء من جهة اشتراكها في ذلك الامر ومصداقه ان يقع البحث عن كل ما يشاركها
 في ذلك فالعلم واحد والافتداد الا ترى ان الحساب والهندسة لا ينظران في الزمان الذي هو من
 انواع الكم والى هذا يشير كلام الشفاء ان كلاما من الحساب والهندسة انما يجعل علما على حدة لكونه
 نظرا فيما يعرض لموضوعه من حيث هو وهو العدد للحساب والمقدار للهندسة ولو كانا
 ينظران فيهما من جهة ما هو كلكان موضوع كل منهما الحكم او كان العلمان علما واحدا ولو نظر
 بكل منهما في موضوعه من حيث هو موجودا للتمييزا عن الفلسفة الاولى فان قلت كما صرحوا
 بكون الموضوع من المقدمات فقد صرحوا بكونه جزءا من العلم على حدة و بكونه من مباديه
 التصورية فاوجه ذلك قلت ارادوا ان التصديقي بهلية ذات الموضوع كالعدد في الحساب
 جزء منه بدليل تعليلهم ذلك بان ما لا يعلم ثبوته كيف يطلب ثبوت شيء له وتصوره من المبادي
 التصورية والتصديقي بموضوعيته من المقدمات واما تصور مفهوم الموضوع اعني ما يبحث
 فيه عن اعراضه الذاتية في صناعة البرهان من المنطق فهذه امور اربعة مما يقع فيه الاشتباه
 وانما يجعلوا التصديقي بهلية الموضوع من المبادي التصديقية كما جعلوا تصوره من المبادي
 التصورية لانهم ارادوا بها المقدمات التي منها تتألف قياسات العلم وانما يجعل التصديقي
 بالموضوعية من الاجزاء المادية لانه انما يتحقق بعد كمال العلم فهو بمراته اشبه منه باجزائه مثلا
 اذ قلنا العدد موضوع الحساب لانه انما ينظر في اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك الا بعد الاحاطة
 بعلم الحساب فكان التصديقي بالموضوعية اجالا من سوابق العلم وتحقيقا من لواحقه وينبغي
 ان يعلم ان لزوم هذه الامور انما هو في الصناعات النظرية البرهانية واما في غيرهما فقد يظهر كافي الفقه

والاصول وقد لا يظهر الابتكاف كما في بعض الادبيات اذ ربما تكون الصناعة عبارة عن عدة
اوضاع واصطلاحات وتبهيئات متعلقة بامر واحد من غير ان يكون هناك اثبات اعراض ذاتية
لموضوع بادلة مبينة على مقدمات وانماطينا يباراد هذه المباحث مع انها في نظر صناعة
البرهان من قبيل الواضحات لما تطرقت اليها بعد انعدام قواعد الصناعات الخمس
من الشبهات اذا تقرر هذا فنقول موضوع علم الكلام هو المعلوم من حيث يتعلق به اثبات
العقائد الدينية لما انه يبحث عن احوال الصانع من القدم والوحدة والقدرة والارادة وغيرها
واحوال الجسم والعرض من الحدوث والافتقار والتركب من الاجزاء وقبول الفناء ونحو
ذلك مما هو عقيدة اسلامية او وسيلة اليها وكل هذا يبحث عن احوال المعلوم وهو كالموجود
بين الهلية والشمول لموضوعات سائر العلوم الاسلامية فيكون الكلام فوق الكل الا انه اؤثر
على الموجود ليصح على رأى من لا يقول بالموجود الذهني ولا يفسر العلم بحصول الصورة
في العقل ويرى مباحث المعلوم والحال من مسابيل الكلام فان قيل ان اريد بالمعلوم او الموجود
مفهومة فكثير من محمولات المسائل بل اكثرها اخص منه وهو ظاهر وان اريد بمفهومة فاعم
كروية الصانع وقد م كلامه وحدوث الجسم ونحو ذلك ولا خلاف في ان الاخص لا يكون
عرضا ذاتيا والاعم لا يستعمل على عمومه كالمساواة العارضة للعدد بواسطة الحكم لا يستعمل
في الحساب الا بعد التخصيص بالمساواة العددية وانما الخلاف في انه قبل التخصيص هل يسمى
عرضا ذاتيا ام لا فلما لزوم الاختصاص ليس بالنظر الى موضوع المسئلة بل موضوع العلم اعم
من ان يكون على الاطلاق او التقابل كالعدد لا يتخلو عن الزوجية والفردية الا يرى ان الزوج
يحمل على مضروب الفرد في الزوج مع كونه اعم منه قال في الشفاء العرض الذاتي قد يكون مساويا
لموضوع مساواة الزوايا ثلث لثلاث لقائمتين للثلاث وقد يكون اخص منه مطلقا كالزوج للعدد اومن وجه
كالمساواة للعدد فانها عرض ذاتي له لكون جنسه وهو الحكم مأخوذا في حدها ثم انهما قد يوجدان
معاً وقد يوجد العدد بدونها وهو ظاهر وبالعكس كما في المقادير وقد يكون اعم منه مطلقا
كالزوج لمضروب الفرد في الزوج (قال ومساوئه القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية)
اقول قد يجعل من مقدمات العلم تصور مسائله اجالا لافادته زيادة التميز وقيد القضايا بالنظرية
لانه لم يقع خلاف في ان البديهي لا يكون من المسائل والمطالب العملية بل لامعنى المسئلة الا ما يسأل
عنه ويطلب بالدليل نعم قد يورد في المسائل الحكم البديهي ليدل عليه وهو من هذه الحثية
كسبي لا بديهي وقد تجعل الصناعة عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات واحكام بينة
تفتقر الى تبهي هي مسائلها وعلى هذا ينبغي ان يحمل ما وقع في تجريد المنطق من ان المسائل
ما يبرهن عليها في العلم ان لم تكن بينة (قال وغايته ٢) ما يتأدى اليه الشيء ويترتب عليه يسمى
من هذه الحثية غاية ومن حيث يطلب بالفعل عرضا ثم ان كان مما يشرقه الكل طبعاً يسمى
منفعة فيصدر العلم بذكر غايته ليعلم انه هل يوافق غرضه ام لا ولئلا يكون نظره عبثا او ضلالا
ومنفعته ليرداد طالبا جدا ونشاطا وغاية الكلام ان يصير الايمان والتصديق بالاحكام
الشرعية متيقنا محكما لا زلزله شبه المبطلين ومنفعته في الدنيا انتظام امر المعاش بالمحافظة
على العدل والمعاملة التي يحتاج اليها في بقاء النوع على وجه لا يؤدي الى الفساد وفي الآخرة
النجاة من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد (قال فهو اشرف العلوم) اقول لما تبين
ان موضوعه اعلى الموضوعات ومعلومه اجل المعلومات وغايته اشرف الغايات مع الاشارة
الى شدة الاحتياج اليه وايداء سائر العلوم الدينية عليه والاشعار بوثاقه براهينه لكونها يقينية
يتطابق عليها العقل والشرع تبين انه اشرف العلوم لان هذه جهات شرف العلم وما نقل

م تحلية الايمان بالايمان ومنفعته
اليوز بنظام المعاش ونجاة المعاد من

٤ على ان موضوعه الموجود من حيث هو ويتميز عن الآلهي بكون البحث فيه على قانون الاسلام اى ما علم قطعا من الدين كصدور السماء عن الواحد ونزول الملك من السماء وكون العالم محفوظا بالعدم والقضاء الى غير ذلك مما تجزم به الملة دون الفلسفة لاما هو الحق ولو ادعاء لنشاركه الفلسفة ككلام المخالف متن

عن السلف من الطعن فيه فمحمول على ما اذا قصد التعصب في الدين وفساد عقائد المبتدئين والنور يط في اودية الضلال بتزيين ما للفلسفة من المقال (قال والمتقدمون ٤) اقول اخر هذه المباحث مع تعلقها بالموضوع محافظة على انتظام الكلام في بيان الموضوع والمسائل والغاية فالمتقدمون من علماء الكلام جعلوا موضوعه الموجود بما هو موجود لرجوع مباحثه اليه على ما قال الامام حجة الاسلام ان المتكلم ينظر في اعم الاشياء وهو الموجود فيقسمه الى قديم ومحدث والمحدث الى جوهر وعرض والعرض الى ما يشترط فيه الحياة كالعلم والقدرة والى ما لا يشترط كاللون والطعم ويقسم الجوهر الى الحيوان والنبات والجماد وبين ان اختلافها بالانواع او بالاعراض وينظر في القديم فيبين انه لا يتكرر ولا يتركب وانه يتميز عن المحدث بصفات تجلبه وامور تمنع عليه واحكام تجوز في حقه من غير وجوب او امتناع ويبين ان اصل الفعل جائز عليه وان العالم فعلة الجائر فيقتصر بجوازه الى محدث وانه قادر على بعث الرسل وعلى تعريف صدقهم بالمعجزات وان هذا واقع وحينئذ ينتهي تصرف العقل وياخذ في التلقى من النبي عليه السلام الثابت عند صدقه ومقبول ما يقوله في الله تعالى وفي امر المبدأ والمعاد ولما كان موضوع العالم الآلهي من الفلسفة هو الموجود بما هو موجود وكان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات قيد الموجود ههنا بحيث كونه متعلقا للمباحث الجارية على قانون الاسلام فتميز الكلام عن الآلهي بان البحث فيه انما يكون على قانون الاسلام اى الطريقة المعهودة السميعة بالدين والملة والقواعد المعلومة قطعا من انكباب السنة والاجماع مثل كون الواحد موجودا للكثير وكون الملك تازلا من السماء وكون العالم مسبوفا بالعدم وقائما بعد الوجود الى غير ذلك من القواعد التي يقطع بها في الاسلام دون الفلسفة والى هذا اشار من قال الاصل في هذا العلم التمسك بانكباب السنة اى التعلق بهما وكون مباحثه منسوبة اليهما جارئة على قواعدهما على ما هو معنى انتساب العقائد الى الدين وقيل المراد بقانون الاسلام اصوله من انكباب السنة والاجماع والمعقول الذي لا يخالفها ولا يخالفها فحاصله ان يحافظ في جميع المباحث على القواعد الشرعية ولا يخالف القطعيات منها جريا على مقتضى نظر العقول الفاصرة على ما هو قانون الفلسفة لان يكون جميع المباحث حقة في نفس الامر منسوبة الى الاسلام بالتحقيق والامتناع التعمير على كلام المجسمة والمعتزلة والخوارج ومن يجري مجراهم وعلى هذا لا يرد الاعتراض بان قانون الاسلام ماهو الحق من مسائل الكلام فان اريد الحقيقة والانتساب الى الاسلام بحسب الواقع لم يصلح هذا القيد لتميز الكلام عن غيره لانه ليس لازما يميز كل من المتكلم وغيره يدعى حقيقة مقالته ولم يصدق التعريف على كلام المخالف لبطلان كثير من قواعده مع انه كلام وفاقا وان اريد بحسب اعتقاد الباحث حقا كان او باطلا لم يتميز الكلام بهذا القيد عن الالهى لاشتراكهما في ذلك (قال فان قيل ٢) اقول اعترض في المواقف على كون موضوع الكلام هو الموجود من حيث هو بانه قد يبحث عن احوال ما لا يعتبر وجوده وان كان موجودا كالتصور والدليل وعن احوال ما لا وجود له اصلا كالمعدوم والحال ولا يجوز ان يؤخذ الموجود اعم من الذهني والخارجي ليعم الكل لان المتكلمين لا يقولون بالوجود الذهني والجواب اننا لنسلم كون هذه المباحث من مسائل الكلام بل مباحث النظر والدليل من مبادئه على ما قررنا وبحث المعدوم والحال من لواحق مسألة الوجود توضيحا المقصود وتبينا له بالاعتراض لما يقابله لا يقال بحث اعاد المعدوم واستحالة التسلسل ونفي الهوى وامثال ذلك من المسائل قطعا لانقول هي راجعة الى احوال الموجود بانه هل يعاد بعد العدم وهل يتسلسل الى غير النهاية وهل يتركب الجسم من الهوى والصورة ولو سلم انها من المسائل فانما يريد ما ذكرتم

٢ قد يبحث مع نفي الوجود الذهني عن احوال ما لا يعتبر وجوده كالتصور والدليل وما لا وجود له كالمعدوم والحال قلنا ما يادى واواحق ولو سلم فنفى الذهني رأى البعض متن

لواريد بالموجود من حيث هو الموجود في الخارج بشرط اعتبار وجوده وليس كذلك بل الموجود على الاطلاق ذهنيًا كان اوتارجيا واجبا او ممكنا جوهر او عرضا الى غير ذلك فباحث النظر والدليل من احوال الوجود العيني وان لم يعتبر والبواقي من احوال الوجود الذهني وكثير من المتكلمين يقولون به على ما يصرح بذلك كلامهم ومن لم يقل فعليه العدول الى المعلوم (قال وقيل ٣) اقول ذهب القاضي الايموي من المتأخرين الى ان موضوع الكلام ذات الله تعالى لانه يبحث عن صفاته الثبوتية والسلبية وافعاله المتعلقة باخر الدنيا كيفية صدور العالم عنه بالاختيار وحدوث العالم وخلق الاعمال وكيفية نظام العالم كالبحت عن النبوت وما يتبعها او باخر الآخرة كبحث المعاد وسائر السمعيات فيكون الكلام هو العلم الباحث عن احوال الصانع من صفاته الثبوتية والسلبية وافعاله المتعلقة باخر الدنيا والآخرة وتبعه صاحب الصحايف الا انه زاد فجعل الموضوع ذات الله تعالى من حيث هي وذات الممكنات من حيث استنادها الى الله تعالى لما انه يبحث عن اوصاف ذاتية لذات الله تعالى من حيث هي واوصاف ذاتية لذات الممكنات من حيث انها محتاجة الى الله تعالى وجهة الوحدة هي الموجود وكان هو العلم الباحث عن احوال الصانع و احوال الممكنات من حيث احتياجها اليه على قانون الاسلام وينبغي ان يكون هذا معنى ما قال هو العلم الباحث عن ذات الله تعالى وصفاته و احوال الممكنات في المبدأ والمعاد على قانون الاسلام والا فلا معنى للبحث عن نفس الموضوع لكنه اجاب بان المراد بذات الله تعالى في التعريف الذات من حيث الصفات كالذات من حيث عدم التركيب والجوهرية والعرضية والبحث عنهما من قبيل المسائل كالبحت عن نفس الصفات والموضوع هو الذات من حيث هي ولا يبحث عنها في العلم وهذا يشعر بان المحمول في قولنا الواجب ليس بجوهر ولا عرض هو ذات الله تعالى من حيث عدم الجوهرية والعرضية فان قيل لو كان الموضوع ذات الله تعالى وحده او مع ذات الممكنات من حيث الاستناد اليه لما وقع البحث في المسائل الا عن احوالها واللازم باطل لان كثيرا من مباحث الامور العامة والجواهر والاعراض بحث عن احوال الممكنات لامن حيث استنادها الى الواجب قلنا يجوز ان يكون ذلك على سبيل الاستطراد قصدا الى تكميل الصناعة بان يذكر مع المطلوب ماله نوع تعلق به من اللواحق والقرووع والمقابلات وما أشبه ذلك كبحث المعلوم والحال واقسام الماهية والحركات والاجسام او على سبيل الحكاية لكلام المخالف قصدا الى تزييفه كبحث عللة اليقين والاثار العلوية والجواهر المجردة او على سبيل المبدئية بان يتوقف عليه بعض المسائل فيذكر التحقيق المقصود بان لا يتوقف بيانه على ما ليس بين كاشتراك الوجود واستحالة التسلسل وجواز كون الشيء قابلا وفاعلا وامكان الخلاء ونهاهي الابعاد واما ما سوى ذلك فيكون من فضول الكلام بقصده تكثير المباحث كما اشتهر فيما بين المتأخرين من خلط كثير من مسائل الطبيعي والرياضي بالكلام فان قيل لا يجوز ان يكون للكلام مبادئ يفتقر الى البيان ويثبت بالبهران لان مبادئ العلم انما تبين في علم اعلى منه وليس في العلوم الشرعية ما هو اعلى من الكلام بل الكل جزئي بالنسبة اليه ومتوقف بالآخرة عليه فبانه لا تكون الاية بنفسها قلنا ما بين فيه مبادئ العلم الشرعي لا يجب ان يكون علما اعلى ولا ان يكون علما شرعيا لا يطابق على ان علم الاصول يستمد من العربية وبين فيها بعض مبادئه وتفصيل ذلك على ما هو المذكور في الشفاء وغيره ان مبادئ العلم قد تكون بينة بنفسها فلا تبين في علم اصلا وقد تكون غير بينة فتبين في علم اعلى بجلالة محله عن ان يبين في ذلك العلم كقولنا الجسم مؤلف من الهويولي والصورة فانه من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الاولى او في علم ادنى ادنوشانه عن ان يبين في ذلك العلم كامتساع الجزء الذي لا يتجزأ فانه من مسائل الطبيعي ومن مبادئ الالهية

موضوعه ذات الله تعالى وحده
او مع ذات الممكنات من حيث استنادها
اليه لما انه يبحث عن ذلك ولهذا
يعرف بالعلم الباحث عن احوال
الصانع من صفاته الثبوتية والسلبية
وافعاله المتعلقة باخر الدنيا والآخرة
او عن احوال الواجب و احوال
الممكنات في المبدأ والمعاد على قانون
الاسلام فان قيل قد يبحث في الامور
العامة والجواهر والاعراض عن
احوال الممكنات لاعلى وجه الاستناد
قلنا على سبيل الاستطراد للتكميل
او الحكاية للترتيب او المتدانية
من التحقيق والافه من فضول
الكلام فان قيل مبادئه يجب
ان تكون بينة بنفسها اذ ليس فوقه
علم شرعي قلنا قد تبين مبادئ العلم
فيه او في علم ادنى لاعلى وجه الدور
ومبادئ الشرعي في غير الشرعي
كالاصول في العربية

لا ثبات الهيمولي والصورة فيجب ان يبين بمقد مات لا تتوقف صحتها عليها لئلا يلزم الدور
وقد يبين في ذلك العلم نفسه بشرط ان لا يكون مبدأ لجميع مسائله وان لا يبين بمسئله تتوقف
عليه فلا يدور فهذا يكون مبدأ باعتبار ومسئله باهتبار كما كثر مسائل الهندسة وتكون الاصر
للوجوب فانه مسئلة من الاصول ومبدأ المسئلة وجوب القياس تمسكا بقوله تعالى فاعتبروا
ولا يخفى انه يجب في هذا القسم ان يكون بحثا عن احوال موضوع الصناعة ليصح كونه
من مسائلها فمنه اعني البحث عن احوال الممكنات لاعلى وجه الاستناد لا يكون من هذا
القبيل فتعين ان يبين في علم ادنى او اعلى فيثبت هذا المبدأ بدليل قطعي من غير تخافة للقواعد
الشرعية وان لم يعد ذلك العلم من العلوم الاسلامية كاللاهية الباحث عن احوال الموجود
على الاطلاق وههنا شئ آخر وهو ان المفهوم من شرح الصحاح ان ليس معنى البحث
عن احوال الممكنات على وجه الاستناد ان يكون ذلك ملاحظا في جميع المسائل بل ان يكون البحث
عن احوال تعرض للممكنات من جهة استنادها الى الله تعالى فان احوال الممكنات التي يبحث عنها
في الكلام احوال مخصوصة معلومة بحكم فيضانها عن تأثر قدرة الله تعالى وذلك انما يكون
لحاجتها الى الله تعالى فيكون عروضها للممكنات ناشيا عن جهة حاجتها اليه (قال واعترض ٢)
اقول لما كان من الباحث الحكمية ما لا يقدر في العقائد الدينية ولم يناسب غير الكلام من العلوم
الاسلامية فخطبها المتأخرون بمسائل الكلام افاضة للتحقيق واقادة لما عسى ان يستعان به
في التفصي عن المضائق والافلازح في ان اصل الكلام لا يتجاوز مباحث الذات والصفات
والنبوة والامامة والمعاد وما يتعلق بذلك من احوال الممكنات فلذا اقتصر القوم في ابطال
كون موضوع الكلام ذات الله وحده او مع ذات الممكنات من جهة الاستناد على انه لو كان
كذلك لما كان اثباته من مطالب الكلام لان موضوع العلم لا يبين فيه بل في علم اعلى الى ان ينتهي
الى ما موضوعه بين الثبوت كالموجود وذلك لان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية للشئ
على ماهو معنى الهلية المركبة ولا خفاء في انها بعد الهلية البسيطة لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب
ثبوت شئ له لكن لاتزاع في ان اثبات الواجب بمعنى اقامة البرهان على وجوده من اعلى مطالب
الكلام ثم كونه مبدأ للممكنات بالاختيار او الايجاب بلا وسط في الكل او بوسط في البعض بحث
آخر والقول بان اثباته انما هو من مسائل الالهية دون الكلام ظاهر الفساد والالكان هو احد العلوم
الاسلامية بل رئيسها ورأسها ومبنى القواعد الشرعية واساسها واجاب بعضهم بانه جاز ههنا
اثبات الموضوع في العلم لوجهين الاول ان الوجود من اعراض الذاتية لكونه واجب الوجود
بخلاف سائر العلوم فان الوجود انما يلحق موضوعاتها لاصر مياتن وكان هذا اصراد من قال موضوع
العلم انما لا يبين فيه اذا كان البحث فيه عن الاحوال التي هي غير الوجود والافهذه التفرقة
مما لا يشهد به عقل ولا نقل بل لبس لها كثير معنى فان قيل هذا لا يصح على رأى من يجعل الوجود
نفس المساهبة وهو ظاهر ولا على رأى من يجعله زائدا مشتركا لان العرض الذاتي يكون مختصا
قلنا سواء كان ذاته نفس الوجود او غيره فاما ان يكون هناك قضية كسبية محمولها الموجود
في الخبارج بطريق الوجوب فتم الجواب اولاً فيسقط اصل الاعتراض الثاني لاعلم شرعي
فوقه يبين فيه موضوعه فلا بد من بيان فيه وفيه نظر اما اولاً فلانه ليس من شرط العرض
الذاتي ان لا يكون معلوما للغير بل ان لا يكون لحوقه للشئ بتوسط لحوقه لاصر خارج غير مساو
الاتفاق على كون الصحة والمرض عرضا ذاتيا للانسان والحركة والسكون للجسم والاستقامة
والانحناء للخط الى غير ذلك وامانا فلانه يلزم ان لا يكون بيان وجود شئ من الممكنات مسئلة
في شئ من العلوم فلا يصح ان موضوع العلم انما يبين وجوده في علم اعلى وامانا فلان قولهم
موضوع العلم لا يبين فيه بعد تقديره لا يثبت في العلم غير الاعراض الذاتية للموضوع يكون لغوا

٢ بان اثبات الصانع من اعلى مطالب
الكلام وموضوع العلم لا يبين فيه بل
فيما فوقه حتى ينتهي الى ما موضوعه
بين الوجود كالموجود من حيث هو
متن

من الكلام لان ما وجوده عرض ذاتي يبين فيسه وما لا يبين ليس بعرض ذاتي واما رابعاً
 فلانه لا يبقى قولهم لكل علم موضوع ومباد ومسائل على عمومه لان معناه التصديق بآية الموضوع
 وهلية البسطة وقد صار في علم الكلام من جملة المسائل واما خامساً فلان تصاعد العلوم
 انما هو بتصاعد الموضوعات فلامعنى لكون علم اعلى من آخر سوى ان موضوعه اعم فينبغي
 ان يؤخذ موضوع علم الكلام الموجود او المعلوم والا فاللهي اعلى منه رتبة وان كان هو اشرف
 من جهة وقد عرفت ان ما يبين فيه موضوع علم شرعي او مباديه لا يلزم ان يكون علماً شرعياً
 بل يكفي كونه تعينياً وعلى وفق الشرع فان قيل فقد آل الكلام الى ان الوجود المخصص لموضوع
 الصناعة وان كان من اعراضه الذاتية لا يبين فيها لكون نظرها مقصوداً على بيان هليته المركبة
 بل يكون مسلماً في نظرها اكونه يتنا او مينا في صناعة اعلى وحينئذ يتوجه الاشكال بان بيانه هناك
 لا يكون من الهلية المركبة وهو موضوع هذا العرض الذاتي لا يكون مما هو مسلم الوجود قلنا موضوع
 الصناعة الاعلى اعم ووجوده لا يستلزم وجود الاخص فبين فيها وجود الاخص بان يبين انقسام
 الاعم اليه والى غيره وانه يوجد له هذا القسم ويكون ذلك عائداً الى الهلية المركبة للاعم مثلاً يبين في
 الالهى ان بعض الموجود جسم فبين وجود الجسم وفي الطبيعي ان بعض الجسم كرة فبين
 وجود الكرة وعلى هذا القياس وير بما يتبته الفطن من هذا الكلام لكنيسة قاده في بعض ما سبق
 (قال الفصل الثاني في العلم ٩) ذهب الامام الرازي الى ان تصور العلم بديهي لوجهين الاول
 انه معلوم يمنع اكتسابه اما المعلوماتية فيحكم الوجدان واما امتناع الاكتساب فلانه انما يكون
 بغيره معلوماً ضرورة امتناع اكتساب الشيء بنفسه او بغيره مجهولاً ولا غير انما يعلم بالعلم فلو علم العلم
 بالغير لزم الدور فتعين طريق الضرورة وهو المط الثاني ان علم كل احد بوجوده بديهي
 اى حاصل من غير نظركسب وهذا علم خاص مسبوق لمطلق العلم لتركيبه منه ومن الخصوصية
 والسابق على البديهي بديهي بل اولى بالبداهة فمطلق العلم بديهي وهو المط واجب
 عن الوجهين بان ميناها على عدم التفرقة بين تصور العلم وحصوله اما الاول فلان تصور
 العلم على تقدير اكتسابه يتوقف على تصور غيره وتصور الغير لا يتوقف على تصور العلم بل يلزم الدور
 بل على حصوله بناء على امتناع حصول المفيد بدون المطلق حتى لو لم يقل بوجود الكلى
 في ضمن الجزئيات لم يتوقف على حصوله ايضاً وعبارة المواقف ان الذي نحاول ان نعلمه بغير
 العلم تصور حقيقة العلم وقد تسامح حيث حاول العلم بتصور الحقيقة والا حسن ما في شرح المختصر
 ان الذي يراد حصوله بالخير تصور حقيقة العلم الا انه تسامح فيه ايضاً حيث قال ان توقف
 تصور غير العلم انما هو على حصول العلم به اعنى علماً جزئياً متعلقاً بذلك الغير اذ لا معنى لتوقف
 الشيء على حصوله واما الثاني فلان البديهي لكل احد ليس هو تصور العلم بانه موجود بل حصول
 العلم بذلك وهو لا يستدعي تصور العلم به فضلاً عن بداهته كما ان كل يعلم ان له نفساً ولا يعلم
 حقيقة فان قيل لا معنى للعلم الاصول النفس الى المعنى وحصوله فيها والمعنى النفسية فحصوله
 في النفس علمه وتصوره فاذا كان حصول العلم بوجوده بديهياً كان تصور العلم به بديهيياً ويلزم منه
 ان يكون تصور مطلق العلم بديهيياً وهو المطلوب وكذا اذا كان تصور الغير الذي يكسب به تصور
 العلم متوقفاً على حصول مطلق العلم كان متوقفاً على تصور وهو الدور قلنا قد سبق ان حصول المعانى
 النفسية في النفس قد يكون باعنائها وهو المراد بالوجود والتأصل وذلك اتصاف بها لا تصور لها
 وقد يكون بصورها وهو المراد بالوجود الغير المتأصل بمنزلة انظر للشجر وذلك تصور لها لا اتصاف
 بها الا يرى ان الكافر يتصف بالكفر بحصول الانكار في نفسه وان لم يتصوره ويتصور الايمان
 بحصول مفهومه في نفسه من غير اتصاف به فحصول عين العلم بالشيء في النفس لا يكون

فيه مباحث البحث الاول قيل
 تصويره ضروري لانه حاصل وغيره
 انما يعلم به فلو علم هو بغيره لزم الدور
 ولان علم كل احد بوجوده بديهي
 وهو مسبوق بمطلق العلم فهو اولى
 بالبداهة ورد بالفرق بين تصور العلم
 وحصوله فتصور العلم بتصور غيره
 وتصور الغير بحصوله فلا دور
 والبديهي حصول العلم بوجوده
 وهذا لا يستدعي تصور العلم فضلاً
 عن بداهته فان قيل الحصول
 في النفس هو العلم قلنا لا معطفاً
 بل بوجوده غير متأصل ومصدقته
 الاتصاف وعدمه كالكافر يتصف
 بالكفر ولا يتصوره ويتصور الايمان
 ولا يتصف به فان قيل حصول العلم
 بالغير يستلزم امكان العلم بانه عالم به
 ويقضى الى العلم بالمفيد قبل العلم
 بالمطلق وايضاً العلم بانه عالم بوجوده
 بديهي لا يقتصر الى نظراً صلاً وفيه
 المطلوب قلنا اوسم فاللازم التصور
 بوجه ما متن

تصورا لذلك العلم كما ان حصول مفهوم العلم بالشئ في النفس لا يكون اتصافا بالعلم به بل ربما
يستلزمه نعم يكون ذلك اتصافا بالعلم بمفهوم العلم بناء على ان المفهوم حاصل بعينه فان قيل
في تقرير الامام ما يدفع الجواب المذكور لانه قرر الاول بان اكتساب العلم يتوقف على حصول العلم
بالغير وهو يستلزم امكان العلم بانه عالم بذلك الغير وعلى تقدير وقوع ذلك الممكن يلزم حصول
العلم بالعلم الخاص قبل حصول العلم بمطلق العلم وهو محال واكتساب العلم يكون ملزوما لتصور الغير
الملزوم لا يمكن المحال فيكون محالا والثاني بان علم كل احد بانه عالم بوجوده بديهى وعلمه بوجوده
علم خاص ومتى كان العلم بالعلم الخاص بديهيا كان العلم بمطلق العلم بديهيا ولما كان مظنه ان يقال
العلم بانه عالم تصديق وبداهته لا تستدعي بدهاثة تصوراته لانه مفسر بما لا يتوقف بعد تصور
طرفيه على نظر اشار الى دفعه بان هذا التصديق بديهى بمعنى انه لا يتوقف على كسب ونظر
اصلا لا في الحكم ولا في طريقه سواء جعل تصور الطرفين شطرا له او شطرا وذلك لحصوله لمن
لا يتأني منه النظر والاكتساب كالبه والصبان قلنا العلم بانه عالم بالشئ تصديق وهو انما
يستدعي تصور الطرفين بوجه فلا يلزم تصور العلم بحقيقته مع ان الكلام فيه على انه ان اراد
ان العلم بالغير يستلزم ان كان العلم بانه عالم به قبل اكتساب حقيقة العلم بغير مسلم اوفى الجملة
فغير مفيد لجواز ان يكون وقوع الممكن بعد الاكتساب (قال ثم اكثر تعريفات العلم متدخوله ٧)
كقولهم معرفة المعلوم على ماهو به ادراك المعلوم على ماهو به اثبات المعلوم على ماهو به اعتقاد
الشئ على ماهو به ما يعلم به الشئ ما هو به كونه من قام به عالما الى غير ذلك ووجوه الخلل
ظاهرة الا ان ذلك عند الامام حجة الاسلام خفاء معنى العلم وعسر تحديده قال في المستصفي
ربما يعسر تحديده على الوجه الحقيقي بعبارة محررة جامعة للجنس والفصل فان ذلك متعسر
في اكثر الاشياء بل اكثر المدركات الحسية فكيف في الادراكات وانما يبين معناه بتقسيم ومثال
اما التقسيم فهو ان تميزه عما يلتبس به وهي الاعتقادات والاختفاء في غيره عن الشك والظن
بالجزم وعن الجهل بالمطابقة فلم يبق الاعتقاد المقلد ويميز عنه بان الاعتقاد قد يبق
مع تغيير متعلقه كما اذا اعتقد كون زيد في الدار ثم خرج زيد والاعتقاد بحاله بخلاف العلم
فانه يتغير بتغير المعلوم ولا يبقى عند اعتقاد انتفاء المتعلق لانه كشف وانحلال في العقيدة
والاعتقاد عقد على القلب ولهذا يزول بتشكيك المشكك بخلاف العلم واما المثال فهو
ان ادراك البصيرة شبيهه بادراك الباصرة فكما انه لا معنى للابصار الا انطباع صورة البصر
اي مثاله المطابق في القوة الباصرة كانطباع الصورة في المرآة كذلك العقل بمنزلة مرآة
تنطبع فيها صور المعقولات اي حقايقها وماهايتها على ماهي عليها والعلم عبارة عن
اخذ العقل صور المعقولات في نفسه وانطباعها وحصولها فيه فالتقسيم المذكور يقطع
العلم عن مظان الاشياء وهذا المثال يفهمك حقيقة العلم هذا كلامه فظهر انه يريد عسر
تحديده بالحد الحقيقي لا ما يفيد امتيازه وتفهم حقيقته وان ذلك ليس ببعيد وانه لا يريد بالمثال
جزئيا من جزئياته كاعتقادنا ان الواحد نصف الاثنين على ما فهمه البعض وقال الامام
الرازمي تعريفات العلم لا تخلو عن خلل لان ماهيته قد بلغت في الظهور الى حيث لا يمكن
تعريفه بشئ اجلي منه والى هذا ذهب كثير من المحققين حتى قال بعضهم ان ما وقع
فيه من الاختلاف انما هو لشدة وضوحه لا لاختلافه (قال ولا نزاع في اشتراك لفظه ٩) لفظ العلم يقال
في الاصطلاح على معان منها ادراك العقل فيفسر بحصول صورة الشئ في العقل وسجي
في بحث الكيفيات تحقيقه ودفع ما اورد عليه وبهضهم نظرا الى ان العلم صفة للعالم والحصول صفة
الصورة فعدل الى وصول النفس الى المعنى اخذا مما ذكره الامام وغيره ان اول مراتب وصول النفس

٧ قبل الخفاء والمحققون اوضحه
من

٩ فقد يقال لمطلق ادراك العقل
يفسر بحصول الصورة في العقل
او وصول النفس الى المعنى ولا حد
اقسام التصديق فيفسر بالحكم
الجازم المطابق الموجب ولما يشمل
التصور والتصديق البقيني فيفسر
بصفة تجلي بها المذكور لمن قامت به
اذ لا تجلي في غير البقيني او بصفة
توجب تميزا بين المعاني لا يحتمل
التقبض والعاديات انما تحتمل التقبض
بمعنى انه لو فرض وقوعه لم يلزم منه
محال لذاته لا بمعنى تجوز العالم اياه
حقيقة كما في الظن او حكما كما في اعتقاد
من المقلد

الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث اراد استرجاعه بعد ذهابه امكنه يقال له حفظ ولذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر وانت خير بان حصول الصورة في العقل ايضا صفة العالم ومنها احد اقسام التصديق وهو ما يقارن الجزم والمطابقة والثبات فيخرج الظن والجهل المركب والتقليد وسيجيء بيان ذلك ومنها ما يشتمل تصور المطابق والتصديق اليقيني على ما هو الموافق للعرف واللغة ولهم فيه عبارتان (١) صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به اى صفة ينكشف بها ما يدرك ويبلغت اليه انكشافا تاما لمن قامت به تلك الصفة انسانا كان الا غيره وعدل عن الشيء الى المذكور ليعم الموجود والمعدوم وقد يتوهم ان المراد به المعلوم لان في ذكر العلم ذكر المعلوم وعدل اليه تفاديا عن الدور وبالجملة فقد خرج الظن والجهل اذ لا يتجلى فيهما وكذا اعتقاد المقلد لانه عقدة على القلب والتجلى انشراح وانحلال للعقدة (٢) صفة توجب تمييزا في المعاني لا يحتمل النقيض اى صفة تستعقب لخلق الله تعالى لمن قامت به تمييزا في الامور العقلية كلبه كانت او جريئة فيخرج مثل القدرة والارادة وهو ظاهر وادراك الحواس لان تمييزه في الاعيان ومن جملة علماء المحسوسات لم يذكر هذا القيد وخرج سائر الادراكات لان احتمال النقيض في الظن والشك والوهم ظاهر وفي الجهل المركب اظهر وكذا اعتقاد المقلد لانه يزول بتشكيك المشكك بل ربما يتعلق بالنقيض جزما وقد يقال ان الجهل المركب ليس بتمييز وكذا التصور الغير المطابق كما اذا ارتسم في النفس من الفرس صورة حيوان ناطق واما المطابق فداخل لانه لا نقيض له بناء على ان في اخذ النقيض شائبة الحكم والتركيب ولا يخفى ما فيه ومنهم من قبد المعاني بالكلية ميلا الى تخصص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فلا يرد ما ذكره في المواقف ان هذه الزيادة مع الغنى عنها تخل بطرد التعريف اى جريانه في جميع افراد المعرفى على ما ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يورد على طرد تعريف الاسم والفعل المضارع على عكسه قالوا هذا مصطلح النجاة ثم الظاهر من قولنا تمييزا لا يحتمل النقيض ان يراد نقيض التمييز ولما لم يكن له كثير معنى ذهب بعضهم الى ان المراد انه صفة توجب التمييز ايجابا لا يحتمل النقيض وليس بشيء والحق اعتبار ذلك في متعلق التمييز على ما قالوا ان اعتقاد الشيء كذا مع انه لا يكون الا كذا علم ومع احتمال ان لا يكون كذا احتمالا مر جوحا ظن فالمعنى انه صفة توجب للنفس تمييز المعنى عندها بحيث لا يحتمل النقيض في متعلقه ويدل على ذلك تقرير اعتراضهم بالعلوم العادية مثل العلم بكون الجبل حجرا فانه يحتمل النقيض بان لا يكون حجرا بل قد انقلب ذهبيا بان يخلق الله تعالى مكان الحجر الذهب على ما هو رأى المحققين اوبان يسلب عن اجزاء الحجر الوصف الذى به صارت حجرا ويخلق فيه الوصف الذى به يصير ذهبيا على ما هو رأى بعض المتكلمين من تجانس الجواهر في جميع الاجسام والجواب ان المراد بعدم احتمال النقيض في العلم هو عدم تجوز العالم اياه لا حقيقة ولا حكما اما في التصور فلعدم النقيض اولانه لا معنى لاحتمال النقيض بدون شائبة الحكم واما في التصديق فلاستناد جزمه بالحكم الى موجب بحيث لا يحتمل الزوال اصلا والعاديات كذلك لان الجزم بها مستند الى موجب هو العادة وانما يحتمل النقيض بمعنى انه لو فرض وقوعه لم يلزم منه محال لذاته اكونه في نفسه من الممكنات التى يجوز وقوعها ولا وقوعها وذلك كما يحكم ببياض الجسم المشاهد قطعاً مع انه في نفسه ممكن ان يكون وان لا يكون والحاصل ان معنى احتمال النقيض تجوز الحاكم اياه حقيقة وحالا كما في الظن لعدم الجزم بمتعلقه او حكما ومألا كما في احتمال المقلد لعدم استناد الجزم به الى موجب من حس او عقل او عادة فيجوز ان يزول بل يحصل اعتقاد النقيض

جزما وبهذا يظهر الجواب عن بعض تفسير العلم باعتقاد المقلد سيما المطابق فانه لا يحتمل
 التقيض في الواقع ولا عند الحاكم وهو ظاهر ولا عبرة بالامكان العقلي كما في العاديات
 (قال المبحث الثاني ٩) اقول قد اشتهر تقسيم العلم الى التصور والتصديق واستنبهه بعضهم
 لما بينهما من اللزوم اذ لا تصديق بدون التصور بل ذكروا انه لا تصور بحسب الحقيقة بدون
 التصديق بل بالحقيقة وانما الكلام في التصور بحسب الاسم فعدوا الى التقسيم الى التصور
 الساذج اى المشروط بعدم الحكم والى التصديق واجاب آخرون بان اللزوم بحسب الوجود
 لا يتنافى التقابل بحسب الصدق كما بين الزوج والفرد والحصر في التصور المقيسد بعدم الحكم
 وفي التصديق ليس بنام لخروج تصور الطرفين وبالجملة فكلام القوم صريح في ان التصور
 المتعبر في التصديق هو التصور المقابل له وهو التصور لا بشرط الحكم اعني الذي لم يعتبر
 فيه الحكم لا الذي اعتبر فيه عدم الحكم وصرح الامام والكاتب بان هذا هو المراد
 بالتصور الساذج والتصور فقط وحاصل التقسيم ان العلم اما ان يعتبر فيه الحكم وهو التصديق
 اولا وهو التصور ومعناه ان التصديق هو الحكم مع ما يتعلق به من التصورات على ما هو صريح
 كلام الامام لا الادراك المقيد بالحكم على ما سبق الى الفهم من عبارته حيث يقول انه الادراك
 المقارن للحكم او الادراك الذي يلحقه الحكم كيف وانه يذكر ذلك في معرض الاستدلال على كون
 التصور جزءا منه ثم انه كثيرا ما يصرح بانه عبارة عن نفس الحكم ويجعل الحكم نارة من قبيل
 الافعال وتارة ماهية مسماة بالكلام النفسى لبيت من جنس الاعتقاد ولا ارادة والجمهور
 على انه نفس الحكم وانه نوع من العلم متميز عن التصور بحقيقة فته لا يتعلق الا بالنسبة بخلاف التصور
 حيث يتعلق بها وبغيرها الا ترى انك اذا شككت في حدوث العالم فقد تصورت العالم والحادث
 والنسبة بينهما من غير حكم وتصديق ثم اذا اقيم البرهان فقد علمت النسبة نوعا آخر من
 العلم وهو المسمى بالحكم والتصديق وحقيقته اذ كان النفس وقبولها لوقوع النسبة اولا
 وقوعها ويعبر عنه بالفارسية بكرويدن على ما صرح به ابن سينا وهذا ما قال في الشفاء
 التصور في قولك البياض عرض هو ان يحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه
 كالبياض والعرض والتصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء نفسها
 انها مطابقة لها والتكذيب يخالف ذلك وفي هذا الكلام ارشاد الى ان مدلول الخبر والقضية
 هو الصدق وانما الكذب احتمال عقلي وليس فيه انحصار التصديق في المطابق كما توهم اذ لا يلزم
 من حصول الشيء كالمطابقة مثلا في النفس تحققة في الواقع (قوله والضرورة فاضبة ٧) يعنى
 ان كلام التصور والتصديق يتقسم الى النظرى والضرورى لانا نجد في انفسنا احتياج
 بعض التصورات والتصديقات الى النظر كصور الملك والجن والتصديق بحدوث العالم
 واستغناء بعضها عنه كصور الوجود والعدم والتصديق بامتناع اجتماع التقيضين والمراد
 الاحتياج والاستغناء بالذات حتى يكون الحكم المستغنى في نفسه عن النظر ضروريا وان كان
 طرفاه بالكسب على ما تقرر عند الجمهور من ان التصديق الضرورى ما لا يتوقف بعد تصور
 الطرفين على نظر وكسب وعبارة المواقف وهو ان البعض ضرورى بالوجدان والبعض نظرى
 بالضرورة ربنا يوهم ان الثاني ليس بالوجدان لكن المراد ما ذكرنا وفسر الفاضل ابو بكر
 العلم الضرورى بما يلزم نفس الخلق لوما لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا وقيد بالخلق لان
 الضرورى والنظرى من اقسام العلم الحادث واعترض عليه بان النفس قد تنفك عن العلم
 الضرورى بان يزول بعد الحصول لطريان شئ من اضداد العلم كالتوهم والغفلة او بان لا يحصل اصلا
 لا تنفك شرط من شرائطه مثل التوجه وتصورا الطرفين واستعداد النفس والاحساس

٩ العلم ان كان حكما اى انعانا وقولا
 للنسبة فتصديق والا فتصور
 واختلاف فهمها بالحقيقة لا بمجرد الاضافة
 متن

٧ بانقسام كل منهما الى النظرى والمنفكر
 الى النظر والضرورى المستغنى عنه
 وقد يفسر الضرورى بما يلزم نفس
 الخلق لوما لا يجد الى الانفكاك عنه
 سبيلا اى لا يقدر على الانفكاك عنه
 اصلا فلا يرد زوال الضرورى بطريان
 ضده او عدم حصوله لفقد شرط
 ولا لزوم النظرى بعد الحصول من غير
 اقتدار على الانفكاك حيث لا وجود
 الاقتدار قبل ذلك متن

والجربة ونحو ذلك مما يتوقف عليه بعض الضروريات واجب بان المراد انه لا يقدر على
 الانفكاك فا ذكرتم من الصور ليس بقدره الخلق وهذا ما قال في المواقف ان عبارة مشهورة
 بالقدرة يعني يفهم من قولنا يوجد فلان سبيلا الى كذا او لا يوجد انه يقدر عليه او لا يقدر والحاصل
 ان اطلاق الضرورى على العلم مأخوذ من الضرورة بمعنى عدم القدرة على الفعل والترك
 كحركة المرتعش ولذا قد يفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للخلق الا ان قيد الحصول مراد
 ههنا بقرينة جعل الضرورى من اقسام العلم الحادث ومصرح في عبارة القاضى بالخروج العلم
 بمثل تفاصيل الاعداد والاشكال مما لا قدرة للعبد على تحصيله ولا على الانفكاك عنه فان قيل
 يرد على طرد العبارة العلم الحاصل بالنظر اذ لا قدرة حينئذ على تحصيله ولا على الانفكاك عنه
 اجيب عنه بان المعتبر في الضرورى نفي القدرة دائما وفي النظرى نعمانتي القدرة بعد الحصول
 اذ قبله يقدر على التحصيل بان يكسب وعلى الانفكاك بان لا يكسب فان قيل سلبنا ان مراد
 القاضى نفي الاقتدار على الانفكاك الا ان السؤال باق بعد لان الانفكاك سواء كان مقدورا
 او غير مقدور يناق اللزوم فلنا اراد باللزوم الثبوت او امتناع الانفكاك بالقدرة على ان يكون
 آخر الكلام تفسيره لاوله وفسر النظرى بما يتضمنه النظر الصحيح بمعنى انه لا ينفك عنه بطريق
 جرى العادة عند حصول الشرائط ولم يقل ما بوجهه لاسيما من ان حصول النتيجة عقيب
 النظر ليس بطريق الوجوب ولم يقل ما يحصل عقيب النظر الصحيح لان من الضروريات ما هو
 كذلك كالعلم بما يحدث حينئذ من اللذة والام والوقال ما يفيد النظر الصحيح و اراد الاستعقاب
 العادى لكان اظهر والكسبي يقابل الضرورى ويرادف النظرى فحين يجعل طريق الاكتساب
 هو النظر لا غير واما فحين يجوز الكسب بمثل التصفية والالهام ولا يجعله مشتقاً على النظر فالكسبي
 اعم من النظرى ولا تلازم بينهما عادة على ما في المواقف الا ان يجعل مثل التصفية والالهام
 من خوارق العادات وقد يقال الكسبي لما يحصل بمباشرة الاسباب اختصارا كصرف العقل والحس
 والضرورى لما يقابله ويخص الكسبي النظرى باسم الاستدلالى (قال واختار الامام ٢) اقول اختار
 الامام انزاي ان كل ما يحصل من التصورات فهو ضرورى لان الاكتساب تمتع من جهة
 المكسب اعنى المط والكسب اعنى طريق اكتسابه اما الاول فلان المط اما ان يكون معلوما
 فلا يمكن طلبه واكتسابه لامتناع تحصيل الحاصل او يكون مجهولا فلا يمكن التوجه اليه
 ثم اعترض بوجهين احدهما انه لم لا يجوز ان يكون معلوما من وجه فيتوجه اليه مجهولا من وجه
 فيطلب وثانيهما التنفص باكتساب التصديق مع جريان الدليل فيه فاجاب عن الاول بانه
 اما ان يطلب من وجهه المعلوم وهو محال لامتناع تحصيله او من وجهه المجهول وهو محال لامتناع
 التوجه اليه وعن الثاني بان ما يتعلق به التصديق كالفرضية او النسبة معلوم بحسب التصور
 فلا تمتع التوجه اليه ومجهول بحسب التصديق فلا تمتع طلب حصوله وهذا بخلاف التصور
 فان ما يكون مجهولا بحسب التصور يكون مجهولا مطلقا اذ لا علم قبل التصور وحاصله ان متعلق
 التصديق يجوز ان يتعلق به قبل التصديق علم هو التصور بخلاف متعلق التصور واجيب
 باننا نختار انه معلوم من وجه وانما امتناع التوجه حينئذ الى وجهه المجهول وانما تمتع لوام يكن
 الوجه المعلوم من وجهه واعتباراته بحيث يخرج عن كونه مجهولا مطلقا وذلك كما اذا علمنا
 ان لنا شئنا الحجة والادراكات فنطلبه بحقيقته او بعوارضه المبررة عن جميع ماعداه على
 ما هو المستفاد من الحد والرسم فالجهول المط لا يخصص في الحقيقة ولا في العارض وما ذكر
 في المواقف من ان الجهول هو الذات والمعلوم بعض الاعتبارات تحقيب لاهو الالهام اعنى
 امكان اكتساب التصور بحسب الحقيقة وتنبه على ان محمولية الذات لازمة فيما يطلب تصوره

ان ما يحصل من التصورات
 ضرورى لامتناع الاكتساب اما من
 جهة المطالب فلانه اما معلوم مطلقا
 فلا يطلب او مجهول مطلقا فلا يمكن
 التوجه اليه او معلوم من وجه دون
 وجه فلا يمكن طلب شئ من وجهيه
 بخلاف التصديق فانه يطلب بحصول
 تصوراته وورد بان العلم ببعض جهات
 المجهول كافي في التوجه اليه واما من
 جهة الكسب فلانه اما جميع الاجزاء
 وهو نفسه او بعضها وفيه تعريف
 بالخارج او خارج وهو يتوقف على العلم
 بالاختصاص المتوقف على تصوره
 وتصور ماعداه تفصيلا وورد بانه
 مجموع تصورات الاجزاء والكسب
 تصور مجموعتها و اثر الكسب في
 استحضارها مجموعة مرتبة فهي
 من حيث تعلق التصورات بها حد
 ومن حيث تعلق تصور واحد بها
 محدود ولشدة اتصال الاعتبارات
 قديمتهم اتجاها وانما المتحد مجموع
 الاجزاء والماهية لا تصوراتها
 وتصورا للماهية وايضا تعريف الجزء
 للماهية انما يستلزم تعريف شئ من
 اجزائها لو لم يكن مجرد تمييزها
 ماعدادها تعريفها لها وكان العلم بها
 نفس العلم بالاجزاء كما انها نفسها
 وايضا التعريف بالخارج انما يتوقف
 على الاختصاص لا العلم به ولو سلم فيكون
 تصوره بوجهه وتصور ماعداه اجالا